مجلة الناصرية للدراسات الاجتماعية والتاريخية
المجلد: 16، العدد: 02، ديسمبر 2025 ص ص 321 - 335
ر ت م د (ISSN): 2170-1822-/ر ت م د إ (E-ISSN): 2600- 6189

التقييد القانوني الاستعماري للنشاط التعليمي والديني
"حالة الحركة الإصلاحية الباديسية"

Colonial legal restriction of educational and religious activity
"The case of the Badisi reform movement"

*بن عودة صليحة
المركز الجامعي مغنية (الجزائر)
s.benaouda@cu-maghnia.dz

تاريخ الإرسال: 20/ 09/ 2025 ؛ تاريخ القبول: 02/ 11/ 2025 ؛ تاريخ النشر: 15/ 12/ 2025

الملخص:

واجهت حركة ابن باديس الإصلاحية قيودا قانونية صارمة ومتعددة الأوجه من الإدارة الاستعمارية الفرنسية، شكلت الحركة الإصلاحية بقيادة عبد الحميد بن باديس (1889-1940) تحدياً كبيراً للسياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، مما دفع هذه الأخيرة إلى سن مجموعة من القوانين التعسفية لمحاصرة هذه الحركة والحد من تأثيرها، وفرض قيود لتطبيق سياسة " الفرنسة " التي منعت التدريس باللغة العربية في المدارس الحرة، وإغلاق المدارس والمساجد التي تدرس المناهج العربية الإسلامية، واعتقال المعلمين والدعاة المرتبطين بالحركة الإصلاحية، كما صادرت الصحف والمجلات العربية التي أسسها ابن باديس هذا الأخير الذي كانت تراقب تحركاته للحد من أنشطته التعليمية والدعوية. لكن رغم هذه العراقيل نجح ابن باديس في تأسيس شبكة من المدارس ونشر مجلة " الشهاب" التي أصبحت منبرا للفكر الإصلاحي. فالهدف من هذا البحث هو دراسة القوانين الفرنسية التعسفية التي استهدفت مسيرة ابن باديس الإصلاحية وتحليل الاستراتيجيات التي اتبعها لمواجهتها. وقد واجه ابن باديس قرار 8 مارس 1938 لإغلاق المدارس العربية على غرار المدارس الحرة لجمعية العلماء المسلمين والقيود على النشاط التعليمي. ومن خلال هذا البحث توصلنا إلى أن إستراتيجية

* بن عودة صليحة

المقاومة الثقافية والوقوف أمام محاولة الإدماج الحضاري و رفع شعار "الإسلام ديننا، العربية لغتنا، الجزائر وطننا مكنت من الحفاظ على الهوية الجزائرية وإحيائها، وأن النظام التعليمي الموازي نجح في إعداد جيل واع من المثقفين والمفكرين ساهم في الحركة الوطنية وثورة التحرير.

الكلمات المفتاحية: قوانين؛ تعسفية؛ استعمار؛ إستراتيجية؛ ابن باديس.

Abstract: The Ben Badis reform movement faced strict and multifaceted legal restrictions from the French colonial administration. The reform movement, led by Abdelhamid Ben Badis (1889-1940), posed a major challenge to French colonial policy in Algeria, which prompted the latter to enact a set of arbitrary laws to besiege this movement and limit its influence, and impose restrictions to implement the "Frenchization" policy that prohibited teaching in the Arabic language in free schools and mosques teaching Arabic-Islamic curricula were closed, teachers and preachers linked to the reform movement were arrested, and Arab newspapers and magazines founded by Ibn Badis, the latter of whom was monitoring his movements, were confiscated to limit his educational and advocacy activities. But despite these obstacles, Ibn Badis succeeded in establishing a network of schools and publishing the magazine "Al-Shihab", which became a platform for reformist thought. The research aims to study the arbitrary French laws that targeted Ibn Badis' reform process and analyze the strategies he followed to confront them. Ibn Badis faced the decision of March 8, 1938 to close Arab schools similar to the free schools of the Association of Muslim Scholars and restrictions on educational activity. The research concluded that the strategy of cultural resistance, standing up to the attempt at cultural integration, and raising the slogan "Islam is our religion, Arabic is our language, Algeria is our homeland" enabled the preservation and revival of Algerian identity, and that the parallel educational system succeeded in preparing an aware generation of intellectuals and thinkers who contributed to the national movement and the liberation revolution.

Keywords: Laws, arbitrary, colonialism, strategy, Ibn Badis.

مقدمة:

لقد كانت الحركة الإصلاحية لابن باديس من أهم الحركات الفكرية والدينية في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية الفرنسية في القرن العشرين، فأسس العلامة ابن باديس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين عام 1931، والتي سعى من خلالها إلى إحياء الهوية الإسلامية والعربية للشعب الجزائري في مواجهة سياسات الفرنسة والتجهيل التي انتهجتها السلطات الاستعمارية. فركزت حركته على الإصلاح الديني من خلال العودة إلى أصول الإسلام الصحيحة ومحاربة البدع والخرافات، وعلى التعليم من خلال إنشاء المدارس الحرة من أجل تعليم اللغة العربية والدين الإسلامي لتأكيد الهوية الوطنية الجزائرية والتي حاول المستعمر الفرنسي طمسها من خلال السياسة التشريعية التي انتهجها.

فتمثل دراسة القوانين الفرنسية التعسفية ضد الحركة الإصلاحية لابن باديس (1889-1940) وجمعية العلماء المسلمين الجزائريين (1931-1956) مدخلاً مهماً لفهم سياسات الاستعمار الفرنسي في الجزائر وآليات المقاومة الثقافية التي واجهت تلك السياسات (أحمد ا.، 2001، ص87). فقد مثلت الحركة الإصلاحية معركة الحفاظ على الهوية الجزائرية بأبعادها الدينية واللغوية والتاريخية في مواجهة مشروع الطمس الثقافي الذي جسدته المنظومة القانونية الاستعمارية على مدى عقود.

لقد رفض العلامة عبد الحميد بن باديس اتخاذ أي موقف مساند لفرنسا الاستعمارية من خلال رفضه إصدار بيان مساند لها في حربها خلال الحرب العالمية الثانية في سنة 1940. فقد اعتمد على منهجية مدروسة في مسار الإصلاح في صدارتها مقياس الإقناع في دعوته إلى الإصلاح من أجل محاربة التطرف والتصوف السلبي الذي أدى إلى العديد من الانحرافات التي كادت تنخر كيان المجتمع الجزائري كونها لا تتماشى مع التعاليم الإسلامية الصحيحة، إذ دعى الشيخ إلى الفهم الصحيح للإسلام بعيدا عن الدجل والخرافات والشعوذة، ورفع شعاره لمشروعه الإصلاحي الموسوم بـ: " الإسلام ديننا والعربية لغتنا والجزائر وطننا". هذا من جهة، ومن جهة أخرى كان النضال الإصلاحي للعلامة ابن باديس بعد سياسي بارز في شخصيته، مما دفعه إلى المساهمة بآرائه وأطروحاته المختلفة في مجالات الفكر السياسي البناء بالتطرق إلى أمهات قضايا الأمة الهامة .

تكمن أهمية هذه الدراسة في إثراء المعرفة التاريخية بتوثيق جانب مهم من تاريخ المقاومة الجزائرية، وإبراز القيمة التاريخية لدور التعليم والثقافة في مقاومة الاستعمار، كما تساهم في فهم العلاقة بين المقاومة الثقافية والنضال السياسي، وتحفظ

للأجيال الحالية والقادمة ذاكرة النضال الفكري والثقافي الذي خاضه رواد الإصلاح في الجزائر.

تهدف هذه الدراسة إلى تتبع تطور المنظومة القانونية الفرنسية وتحولاتها مع تطور الحركة الإصلاحية ونموها. وقياس مدى تأثير هذه القوانين على مسيرة الحركة الإصلاحية وقدرتها على تحقيق أهدافها. بالإضافة إلى الكشف عن الاستراتيجيات التي اتبعها ابن باديس وجمعية العلماء المسلمين لمواجهة هذه القوانين واستخلاص الدروس المستفادة من تجربة الحركة الإصلاحية في مجال المقاومة الثقافية والحفاظ على الهوية الوطنية.

فموضوع البحث يطرح إشكالية مهمة تتمثل في : كيف وظفت السلطات الاستعمارية الفرنسية المنظومة القانونية لمواجهة الحركة الإصلاحية لابن باديس وإضعاف تأثيرها في المجتمع الجزائري ؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية الأسئلة التالية:

-ما هي أبرز القوانين التعسفية التي استهدفت الحركة الإصلاحية ؟

-ما هي المجالات الرئيسية التي استهدفتها هذه القوانين ؟

-كيف تطورت هذه القوانين مع تطور الحركة الإصلاحية ؟

-ما هي استراتيجيات المقاومة القانونية والثقافية التي اتبعها ابن باديس وجمعية العلماء المسلمين لمواجهة هذه القوانين ؟

-ما هي الآثار المترتبة على هذه المنظومة القانونية على الحركة الإصلاحية والمجتمع الجزائري ؟

للإجابة على هذه الإشكالية والتساؤلات الفرعية سيتم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لتحليل النصوص الفرنسية التعسفية واستخلاص العبر من السياسة التي اعتمدها العلامة عبد الحميد ابن باديس لمواجهة تلك القوانين. وسيتم دراسة هذا الموضوع من خلال محورين كالآتي :

1- الإطار القانوني التعسفي للمشرع الفرنسي

من خلال هذا الجزء سيتم استعراض القوانين التعسفية التي مست عدة مجالات، كالتعليم الديني والعربي فأدت إلى تقييد الحريات الدينية والنشاطات الثقافية والاجتماعية التي أدت إلى التمييز العنصري والتفكك الاجتماعي، كما أنها قيدت من حرية الصحافة والإعلام .

1.1- القوانين المستهدفة للتعليم والثقافة

لقد عاشت الجزائر تلك الحقبة في ظل الاستعمار الفرنسي الذي استخدم كل أساليبه القذرة من أجل ترهيب أبناء الجزائر لأجل ديمومة احتلاله، وقد عمد على تحطيم الشخصية الجزائرية لضرب مقوماتها الأساسية ألا وهي الدين (1) واللغة (2).

1. 1.1. قوانين تقييد التعليم الديني والعربي:

لقد سعت السلطات الفرنسية الاستعمارية الى فرض قيود صارمة على التعليم الديني العربي الإسلامي في الجزائر، حيث منعت تأسيس المدارس الحرة التي تدرس باللغة العربية وتعلم الثقافة الإسلامية، وألزمت المؤسسات التعليمية باستخدام اللغة الفرنسية واتباع المناهج الفرنسية العلمانية، فاعتبر مرسوم ميشال (**Michel**) المؤرخ في 8 مارس 1938 المدارس العربية "مؤسسات أجنبية" واشترط الحصول على رخصة تعليم من السلطات الفرنسية، مع منح الإدارة سلطة إغلاقها لأسباب متعددة (الطاهر، 1997، ص 96) فكان هدف هذا القانون هو تقييد نشاط المدارس العربية الحرة التي أنشأتها جمعية العلماء المسلمين بقيادة عبد الحميد ابن باديس ، والتي بلغ عددها نحو 150 مدرسة بحلول عام 1938 (بوصفصاف، 1991، ص 128). في حين فرض المرسوم المؤرخ في 18 فبراير 1904 رقابة على التعليم الديني ومنع فتح الكتاتيب والمدارس القرآنية إلا بترخيص من الحاكم العام. كم فرض كل من المرسوم الاستعماري لسنة 1903 ، والقانون المؤرخ في 30 مارس 1935 وقانون التعليم العمومي لسنة 1939 قيوداً على تدريس اللغة العربية ومنع تعليم التاريخ الإسلامي والعربي في المؤسسات التعليمية، وفرض مناهج تخدم السياسة الاستعمارية. كتاريخ فرنسا الاستعماري .

2.1.1. قوانين استهداف اللغة العربية:

لقد عمل المستعمر الفرنسي على محاربة اللغة العربية وإحلال الفرنسية محلها لتكون لغة التعليم والثقافة والتواصل بين الناس، فقد منع المرسوم المؤرخ في 27 سبتمبر 1907 استعمال اللغة العربية في المعاملات الإدارية والرسمية وفرض اللغة الفرنسية في المحاكم والإدارات. كما فرض قانون المدارس الحكومية لسنة 1922 ساعات تعليم اللغة العربية في المدارس الحكومية إلى الحد الأدنى. ومنع استيراد الكتب والمصاحف من البلدان العربية وفرض رقابة على محتوى المناهج الدينيةوذلك بموجب القرار المؤرخ في 15 أفريل 1934.

لقد صنفت فرنسا اللغة العربية في الجزائر لغة أجنبية، ووضعتها تحت المراقبة الشديدة، حيث منعت من التدريس في المدارس الرسمية. كما فرضت قيود على تدريسها في المدارس الخاصة، فاشترطت السلطات الاستعمارية حصول المعلمين على شهادات معترف بها من قبل الإدارة الفرنسية، وهو ما كان صعب المنال للجزائريين (القادر،

1999، ص 56). ومنذ بدء الاحتلال بدأ الفرنسيون بفرنسة المحيط الاجتماعي الجزائري، بداية بتغيير أسماء الشوارع والمدن والقرى من أسمائها العربية إلى أسماء فرنسية جديدة، كما استولت على المؤسسات التربوية من مدارس ومعاهد وزوايا ومساجد، وحولت لغة التدريس من العربية إلى الفرنسية (الدوري، 2013، ص314).

2.1.1 القوانين المستهدفة للتعليم والثقافة

ثانيا : القوانين المقيدة للحريات الدينية والثقافية

فرضت السلطات الفرنسية في الجزائر مجموعة من القوانين التعسفية لتقييد الحركات الدينية والثقافية الجزائرية مستهدفة بذلك هوية الشعب الجزائري ومقومات الشخصية الجزائرية من دين ولغة وثقافة وتاريخ من أجل تحطيمها وتشويهها والقضاء عليها عن طريق سياسات تتعلق بالفرنسة والتنصير ومحاولة الإدماج ، وسنتعرض هذه القوانين فيما يلي:

1.2.1.1. قوانين السيطرة على المؤسسات الدينية:

مارست السلطات الاستعمارية سيطرة محكمة على المساجد من خلال المرسومين 1851، 1932 الذي وضع المؤسسات الدينية تحت إشراف الدولة الاستعمارية. كما تم تعيين أئمة موالين للاستعمار وإخضاع خطب الجمعة للرقابة المسبقة، ومنع استخدام المساجد للتعليم الديني والوعظ خارج أوقات الصلاة وفرض حضور مندوب عن السلطات الفرنسية في الدروس الدينية (الزبيري، 1984، ص112) فأصدرت قانون تنظيم المساجد لسنة 1933 الذي وضع المساجد تحت سيطرة الإدارة الفرنسية ومنع الخطباء من إلقاء الدروس الدينية إلا بإذن مسبق منها. وأيضا منع تعيين الأئمة والمدرسين دون موافقة السلطات الفرنسية، وذلك بموجب قانون الشؤون الدينية لسنة 1926(ديسمبر، 1925). كما أن المستعمر الفرنسي حاول فصل الدين عن الدولة ، والسيطرة على الأوقاف الإسلامية بإصداره للقانون المؤرخ في سنة 1905.

2.2.1.1. قوانين تقييد النشاط الثقافي والاجتماعي:

لقد أصدر المستعمر الفرنسي عدة قوانين كانت أداة فعالة لخنق الحياة الثقافية والاجتماعية، حيث فرضت رقابة صارمة على تلك الأنشطة فتم حظر إحياء المناسبات التراثية على غرار المولد النبوي والاحتفال بالأعياد الوطنية التاريخية، مع اشتراط الحصول على تراخيص مسبقة لأي تجمع احتفالي يزيد عدد أفراده عن 20 شخصا (تقارير الحاكم العام حول الأنشطة الثقافية في، 1915-1920، ص 55). كما فرضت قيودا صارمة على الأنشطة الفنية كالعروض المسرحية والشعرية خاصة تلك الأعمال الفنية التي تحمل رسائل وطنية أو تمجيد للتاريخ العربي الإسلامي، وإلزام المنظمين بتقديم النصوص للسلطات قبل العرض بأسبوعين . كما تم حظر إحياء التقاليد الشعبية مثل الأعراس

التقليدية والاحتفالات الموسمية والمهرجانات خاصة تلك التي تتضمن الشعر الشعبي أو الغناء باللغة العربية بموجب المرسوم المؤرخ في 20 يونيو (تركي، 1981، ص 124)1930' والمرسوم المؤرخ في 13 ديسمبر 1927، بالإضافة إلى فرض قيود على الحرفيين التقليديين خاصة هؤلاء الذين يصنعون المنتجات التي تحمل رموزا إسلامية أو عربية، مع إجبارهم على الحصول على تراخيص خاصة. وتم أيضا منع إقامة المعارض التراثية والأسواق الشعبية التي كانت تعتبر مراكز للتواصل الثقافي وتبادل الأفكار الوطنية.

كما قام المستدمر الفرنسي بفرض رقابة على وقيود على نشاط الحكواتيين في المقاهي الشعبية ومنعهم من سرد القصص التاريخية العربية والإسلامية، ومنع طباعة وتوزيع الكتيبات الشعبية والمنشورات الدينية دون موافقة مسبقة، مع مصادرة أي مطبوعات تحتوي على نصوص تراثية أو دينية (رمضان، 1992،ص 180) كما أصدر نظام المناطق المحظورة (1941-1945) المتضمن فرض قيود على حركة وتنقل العلماء والمصلحين بين مناطق الجزائر ومنع عقد المؤتمرات.

3.1.1- قوانين الصحافة والنشر والإعلام

1.3.1.1.قوانين تقييد حرية الصحافة:

أصدرت السلطات الاستعمارية الفرنسية في هذا الصدد قانون الصحافة لسنة 1881، الذي ألزم الصحف الحصول على تراخيص مسبقة ، وفرض رقابة مسبقة على المحتوى مع منع نشر المقالات التي تنتقد السياسة الاستعمارية وتدعو للوحدة العربية الإسلامية بموجب القانون المؤرخ في 22 أفريل 1936، كما نص هذا الأخير على منع تداول الكتب والمطبوعات من المشرق العربي دون إذن مسبق (ناصر، 1980،ص 75)، وفرض غرامات باهضة على المخالفات. وقد تضمن هذا القانون أيضا منع استيراد الكتب العربية دون موافقة السلطات مع فرض رقابة على دور النشر المحلية والصحف العربية الإسلامية خاصة صحيفتي المنتقد والشهاب التي أسسها ابن باديس بموجب القانون المؤرخ في 30 سبتمبر 1921، ومصادرة الكتب التي تحتوي على محتوى مثير للفتنة .

2.3.1.1. قوانين مراقبة الاتصالات والتواصل:

تضمن القانون المؤرخ في 14 يناير 1914 منع تداول الصحف والمطبوعات الوطنية والعربية بين الجزائر والبلدان العربية وفرض رقابة على المراسلات الواردة من الخارج. كما فرض المرسوم المؤرخ في 31 ماي 1933 رقابة على المراسلات البريدية للشخصيات الإصلاحية و السماح للسلطات بمصادرة المراسلات المشبوهة.

4.1.1- قوانين التمييز والتفكيك الاجتماعي

1.4.1.1. قوانين التمييز العنصري والقانوني:

فرضت قوانين صارمة على التجمعات العامة، خاصة تلك التي تنظمها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين. كان قانون التجمعات لعام 1901 يطبق بشكل تمييزي، حيث كانت تجمعات المستوطنين تحظى بالحرية الكاملة، بينما كانت تجمعات الجزائريين تخضع للمراقبة والتقييد (سعد، 1992، ص 217).

وقد فرض قانون الأهالي **(Code de l'indigénat)** المطبق منذ 1881 حتى 1944 وضعية قانونية خاصة على الجزائريين، جردهم من حقوقهم السياسية والمدنية ومنح السلطات الفرنسية صلاحيات استثنائية لمعاقبتهم دون محاكمة. (Ageron، 1982، ص 143)، كما اشترط قانون الجنسية الفرنسية 1889 التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية للحصول على الجنسية الفرنسية. فقد سعت السلطات الاستعمارية إلى فرض الجنسية الفرنسية على الجزائريين من خلال قانون 1919 وقانون 1927، مع اشتراط التخلي عن الأحوال الشخصية الإسلامية للحصول على الجنسية الفرنسية اعتبر ابن باديس وجمعية العلماء المسلمين هذه السياسة محاولة لطمس الهوية الوطنية والدينية للجزائريين، ودعوا إلى مقاومتها (قداش، 2008، ص 187).

بالإضافة إلى قانون الأحوال الشخصية الفرنسي لسنة 1916 الذي استهدف تطبيق القوانين الفرنسية في قضايا الزواج والميراث وتجاهل الشريعة الإسلامية.

2.4.1.1. قوانين المصادرة والتفقير:

صادرت السلطات الاستعمارية الأوقاف الإسلامية التي كانت تمول المساجد والمدارس الدينية، مما أدى إلى إضعاف البنية التحتية الدينية والثقافية للمجتمع الجزائري (مراد، "الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر، 2007، ص 145)

كما صادرت أراضي القبائل والأملاك الوقفية التي كانت تمول المدارس القرآنية والمساجد وحول الأراضي العامة إلى ملكية فرنسية بموجب قانون 1892 المتعلق بالغابات. أما قانون وارنييه **1873 (Warnier)** فقد سهل نقل ملكية الأراضي من الجزائريين إلى المستوطنين الفرنسيين مما أدى إلى إفقار المجتمع الجزائري. ومنع القرار المؤرخ في 26 جانفي 1937 جمع التبرعات لدعم المشاريع التعليمية والإصلاحية دون إذن مسبق من السلطات الفرنسية.

2- إستراتيجية عبد الحميد ابن باديس في مواجهة القوانين التعسفية :

شكلت الحركة الإصلاحية بقيادة عبد الحميد بن باديس (1889-1940) تحدياً كبيراً للسياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر، فقام العلامة ابن بوضع استراتيجيات إصلاحية مست كل المجالات سنستعرضها كما يلي :

1.2 : الإستراتيجية التعليمية أو التحايل الذكي على قوانين التعليم الفرنسية

1.1.2. إستراتيجية التسمية المموهة للمدارس:

واجه عبد الحميد ابن باديس قوانين التعليم التعسفية بذكاء استثنائي من خلال تسمية مدارسه بأسماء لا تثير شكوك السلطات الاستعمارية. فبدلاً من تسميتها "مدارس عربية إسلامية"، أطلق عليها تسميات مثل "مدارس محو الأمية" أو "دور التربية والتعليم" أو "الكتاتيب الإصلاحية (عمار ا.، 1997، ص 247)". هذه الإستراتيجية مكنته من الحصول على التراخيص اللازمة دون إثارة الشبهات حول الأهداف الحقيقية للتعليم الذي يقدمه. كما استغل ثغرة قانونية في النصوص الاستعمارية التي تسمح بتعليم "أصول الدين الإسلامي"، فجعل من دروس الدين منطلقاً لتعليم اللغة العربية والتاريخ الإسلامي والقيم الوطنية (الجيلالي، 1980، ص 298).

كما طور ابن باديس منهجية تعليمية ذكية تقوم على إعداد مناهج ظاهرها يتماشى مع القوانين الفرنسية، بينما باطنها يحمل رسائل إصلاحية ووطنية عميقة. ففي كتابه "العقائد الإسلامية من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية"، استطاع أن يدرج دروساً في التاريخ العربي الإسلامي والجغرافيا العربية تحت عنوان "شرح الآيات القرآنية (باديس، 1938، ص 86). كما ألف سلسلة من الكتب التعليمية التي تحمل عناوين دينية مثل "تفسير ابن باديس" و"مجالس التذكير"، لكنها في الواقع تتضمن دروساً متكاملة في اللغة العربية وآدابها والتاريخ الإسلامي والفقه بطريقة تنمي الوعي الوطني والهوية العربية الإسلامية (الدين، 1995، ص99).

2.1.2. إستراتيجية التكوين المتدرج للمعلمين:

أدرك ابن باديس أن نجاح مشروعه التعليمي يتطلب إعداد كوادر تعليمية مؤهلة وواعية برسالتها الحضارية، فوضع برنامجاً متدرجاً لتكوين المعلمين. بدأ بتكوين نخبة من الطلاب المتميزين في جامع الزيتونة بتونس وجامع الأزهر بمصر، ثم استقدمهم للعمل في الجزائر كمعلمين متطوعين (حماني، 1981، ص84). كما أسس "معهد عبد الحميد ابن باديس" في قسنطينة كمركز لتكوين المعلمين، حيث كان يجمع بين التكوين الأكاديمي والإعداد النفسي والفكري للمعلمين. وقد اشترط على كل معلم أن يتقن الطرق التربوية الحديثة مع الحفاظ على الأصالة الإسلامية، وأن يكون قادراً على التعامل مع السلطات الاستعمارية بحكمة دون التفريط في المبادئ (فركوس، 1986، ص 168).

3.2.1. الإستراتيجية الإعلامية عن طريق تطويع الصحافة لخدمة الإصلاح

أسس ابن باديس شبكة إعلامية متكاملة تضمنت عدة منشورات دورية لكل منها جمهورها المستهدف ورسالتها الخاصة. بدأ بجريدة "المنتقد" عام 1925 كجريدة أسبوعية تركز على النقد الاجتماعي والإصلاح الديني، ثم طور "الشهاب" لتصبح مجلة شهرية شاملة تغطي الشؤون الدينية والثقافية والاجتماعية (الشهاب، 1990). كما أصدر مجلة "السنة" المختصة في الشؤون الدينية والفقهية، ونشرة "البصائر" كلسان حال جمعية العلماء

المسلمين الجزائريين. هذا التنويع مكنه من الوصول إلى شرائح مختلفة من المجتمع وتجنب إغلاق جميع منشوراته في آن واحد (الحسني، 1983، ص174).

4.2.1. استخدام الأسلوب الرمزي والاستعاري (الاستعارة)

طور ابن باديس أسلوباً كتابياً متميزاً يقوم على استخدام الرمز والاستعارة والإشارة لتمرير الأفكار الإصلاحية والوطنية دون الوقوع في فخ الرقابة الاستعمارية. فكان يستخدم مصطلحات دينية للحديث عن القضايا السياسية، مثل استخدام مفهوم "الجاهلية" للإشارة إلى الاستعمار، و"النور" للإشارة إلى الوعي الوطني، و"الظلام" للإشارة إلى التخلف والجهل (عمار ا.، 1983، ص56). كما اعتمد على أسلوب "التفسير الحضاري" للقرآن الكريم، حيث كان يربط الآيات القرآنية بالواقع المعاصر والتحديات التي يواجهها المسلمون في الجزائر، مما يجعل القارئ يستنتج الرسائل الوطنية دون أن تكون مصرحة (أحمد، 1967، ص217).

وقد أقام ابن باديس شبكة توزيع محكمة ومتقنة لضمان وصول منشوراته إلى أكبر عدد من القراء رغم المضايقات الاستعمارية. اعتمد على شبكة من المتطوعين من طلاب المدارس الإصلاحية والمصلين في المساجد، حيث كان كل متطوع مسؤولاً عن منطقة جغرافية محددة (الله ح.، 1999، ص138). كما استغل شبكة التجار المتعاطفين مع الحركة الإصلاحية، فكانوا ينقلون المنشورات في شحناتهم التجارية إلى المدن والقرى النائية. وابتكر نظام "القراءة الجماعية" في المساجد والمقاهي الشعبية، حيث يقرأ أحد المتعلمين المقال أمام جمع من الناس، مما يضاعف عدد المستفيدين من النسخة الواحدة.

5.2.1. الإستراتيجية التنظيمية بواسطة العمل المؤسسي المنظم

1.5.2.1. تأسيس جمعية العلماء كمظلة قانونية

استغل ابن باديس قانون الجمعيات الفرنسي لعام 1901 الذي كان يسمح بتأسيس الجمعيات "غير السياسية" لإنشاء "جمعية العلماء المسلمين الجزائريين" عام 1931 كإطار قانوني لعمل الحركة الإصلاحية. صاغ ابن باديس النظام الأساسي للجمعية بعناية فائقة، حيث ركز على الأهداف الدينية والثقافية والتعليمية دون التطرق إلى أي أهداف سياسية مباشرة. وقد عرّف أهداف الجمعية بأنها "تعليم الناس أمور دينهم، ونشر العلوم العربية والإسلامية، وإصلاح ما فسد من عقائد المسلمين"، مما جعل السلطات الاستعمارية تمنح الجمعية الترخيص القانوني رغم شكوكها في نواياها الحقيقية (الجزائريين، 1983) (الإبراهيمي، 1997، ص ص 110-112).

2.5.2.1. إنشاء هيكل تنظيمي هرمي ومرن

وضع ابن باديس للجمعية هيكلاً تنظيمياً محكماً يجمع بين المركزية في القرار والمرونة في التنفيذ. على رأس الهيكل يقع المجلس الإداري المكون من 12 عضواً من كبار العلماء، يتولى وضع السياسات العامة واتخاذ القرارات الإستراتيجية. وتحت المجلس الإداري تتوزع اللجان المتخصصة: لجنة التعليم، ولجنة الإعلام، ولجنة الفتوى، واللجنة المالية، ولجنة العلاقات الخارجية (سعد ا.، 1998، ص258). أما على مستوى القواعد، فقد أسس شبكة من الفروع الإقليمية في مختلف المدن والبلدات، كل فرع له رئيس وأعضاء منتخبون يتولون تطبيق برامج الجمعية في منطقتهم. هذا النظام مكن الجمعية من العمل بفعالية في جميع أنحاء الجزائر مع الحفاظ على التنسيق والتماسك.

3.5.2.1 . إستراتيجية التمويل المستقل

أدرك ابن باديس أهمية الاستقلال المالي لضمان استمرارية عمل الجمعية وعدم تأثر قراراتها بالضغوط الخارجية، فوضع نظاماً مالياً متنوع المصادر. اعتمد أولاً على نظام الاشتراكات الشهرية للأعضاء، حيث حدد اشتراكاً رمزياً يمكن لجميع الطبقات الاجتماعية دفعه . كما نظم حملات تبرعات منتظمة خلال المناسبات الدينية مثل رمضان والحج، واستغل المواسم الزراعية لجمع التبرعات من المزارعين والفلاحين. وأسس صندوق الوقف الخيري الذي يتلقى التبرعات العقارية والنقدية من المحسنين، وابتكر نظام "الوقف التعليمي" حيث يوقف المتبرعون أملاكهم لصالح التعليم الإصلاحي.

4.5.2.1. الإستراتيجية الاجتماعية بتحويل المساجد إلى مراكز إشعاع حضاري

1.52.1. إعادة تأهيل المساجد كمؤسسات تعليمية

لقد حول ابن باديس المساجد من مجرد أماكن للصلاة إلى مراكز تعليمية وثقافية شاملة، مستغلاً صعوبة فرض الرقابة الاستعمارية على الأنشطة الدينية. فطور نظاماً تعليمياً متدرجاً في المساجد يبدأ بحلقات تحفيظ القرآن للأطفال، ثم دروس اللغة العربية والفقه للشباب، وينتهي بالدروس المتقدمة في التفسير والحديث للكبار (مراد، علي، 1992، ص199). كما أسس في كل مسجد "مكتبة الحي" التي تضم الكتب الدينية والأدبية والتاريخية باللغة العربية، وجعلها مفتوحة لجميع أفراد المجتمع للمطالعة والاستعارة. وابتكر نظام "المعلم المتنقل" حيث يزور العلماء المساجد النائية بصورة دورية لإلقاء الدروس وتكوين حلقات علمية محلية.

2.5.2.1. استغلال المناسبات الدينية للتوعية الوطنية

استثمر ابن باديس المناسبات الدينية والأعياد الإسلامية كفرص ذهبية لنشر الوعي الوطني والأفكار الإصلاحية بين الجماهير دون إثارة شكوك السلطات الاستعمارية. خلال شهر رمضان، كان ينظم سلسلة محاضرات يومية في المساجد حول "تفسير القرآن الكريم"، لكنه يربط الآيات بالواقع المعاصر والتحديات التي تواجه الأمة الإسلامية

(تحقيق:، 1985، ص135). وفي مناسبة المولد النبوي، كان يقيم احتفالات شعبية كبيرة يحضرها الآلاف من الناس، يتخللها خطب وأناشيد تركز على "سيرة النبي وجهاده ضد الجاهلية"، مما يجعل الحضور يستنتجون الدروس المعاصرة للجهاد ضد الاستعمار. كما استغل مناسبة الحج لتنظيم دروس مكثفة حول "وحدة الأمة الإسلامية" و"أهمية التضامن بين المسلمين".

3.5.2.1. تطوير برامج التكافل الاجتماعي

أسس ابن باديس نظاماً متكاملاً للتكافل الاجتماعي يهدف إلى تقوية الروابط بين أفراد المجتمع وخلق شعور بالانتماء والهوية المشتركة. فأنشأ "صندوق الزكاة الإصلاحي" الذي يجمع زكاة الأموال من الأغنياء ويوزعها على الفقراء والمحتاجين، مع إعطاء أولوية خاصة لطلاب المدارس الإصلاحية ومعلميها[23]. كما طور نظام "الكفالة التعليمية"حيث يتكفل الأثرياء بنفقات تعليم أطفال الفقراء، مما يضمن استمرارية التعليم الإصلاحي بين جميع طبقات المجتمع. وأسس شبكة من "بيوت الطلاب" في المدن الكبيرة لإيواء الطلاب القادمين من القرى النائية لمتابعة تعليمهم في المدارس الإصلاحية (الإصلاحي س.، 1932-1940).

6.5.2.1. الإستراتيجية الدبلوماسية:

لقد استخدم ابن باديس سياسة بناء التحالفات والشراكات، عن طريق التواصل مع العالم الإسلامي، وعمل على بناء علاقات مع المثقفين الفرنسيين المتعاطفين، وأيضا تعاون مع الحركات الإصلاحية الجزائرية الأخرى، وسيتم التفصيل في هذا كالآتي :

1.6.5.2.1. التواصل مع العالم الإسلامي

أقام ابن باديس علاقات وثيقة مع علماء ومفكري العالم الإسلامي لكسب الدعم المعنوي والمادي لحركة الإصلاح في الجزائر، ولتبادل الخبرات في مجال مواجهة التحديات الاستعمارية. تراسل مع الشيخ محمد عبده ورشيد رضا في مصر، والشيخ محمد الطاهر ابن عاشور في تونس، والشيخ محمد بهجة البيطار في دمشق (مراسلات، 1942) كما استقبل وفوداً من العلماء العرب والمسلمين في الجزائر، وأرسل بعثات طلابية إلى الأزهر والزيتونة للتكوين العلمي. هذا التواصل مكن الحركة الإصلاحية الجزائرية من الاستفادة من التجارب الإصلاحية في البلدان الإسلامية الأخرى، ومن الحصول على الكتب والمؤلفات العربية التي كانت ممنوعة في الجزائر (ميلاد، 1995، ص272).

2.6.5.2.1 .بناء علاقات مع المثقفين الفرنسيين المتعاطفين

تمكن ابن باديس من بناء علاقات إيجابية مع بعض المثقفين والأكاديميين الفرنسيين المتعاطفين مع قضية التعليم والثقافة في الجزائر، مما ساعده في الحصول على الدعم والحماية من بعض الأوساط الفرنسية. تواصل مع الأستاذ لويس ماسينيون

(**Louis Massignon**) المستشرق الفرنسي المتخصص في الدراسات الإسلامية، والذي دافع عن حق الجزائريين في التعلم بلغتهم الأم. كما بنى علاقات مع بعض النواب الفرنسيين في البرلمان الذين كانوا يدعون إلى إصلاحات في السياسة التعليمية الاستعمارية. هذه العلاقات مكنته من الحصول على معلومات مسبقة حول القوانين والقرارات التي تعتزم السلطات الاستعمارية اتخاذها، مما ساعده في التحضير المسبق للتعامل معها (Massignon, 1935,p50).

3.6.5.2.1 .التعاون مع الحركات الإصلاحية الجزائرية الأخرى

رغم الخلافات الفكرية مع بعض التيارات الجزائرية الأخرى، حرص ابن باديس على بناء جسور التعاون معها في القضايا المشتركة، خاصة في مجال التعليم والدفاع عن الهوية الوطنية. تعاون مع "حزب الشعب الجزائري" بقيادة مصالي الحاج في تنظيم حملات للدفاع عن اللغة العربية، ومع "اتحاد النخبة الجزائرية" في مشاريع التعليم الحديث. كما شارك في "المؤتمر الإسلامي الجزائري" عام 1936 الذي ضم مختلف التيارات الوطنية لوضع مطالب موحدة للشعب الجزائري. هذا التعاون رغم محدوديته ساهم في تقوية موقف الحركة الإصلاحية أمام السلطات الاستعمارية وفي توسيع قاعدتها الشعبية (محفوظات، 1986، ص129).

. الخاتمة:

رغم هذه المنظومة القانونية القمعية التي استهدفت الهوية الجزائرية، استطاعت الحركة الإصلاحية بقيادة ابن باديس تحقيق إنجازات كبيرة في الحفاظ على مقومات الشخصية الوطنية. نجحت في إنشاء نظام تعليمي موازٍ، وإصدار صحف وطنية، وتأسيس شبكة من المدارس والمساجد الحرة، وتربية جيل من الشباب المتشبع بقيم الهوية الوطنية، مما مهد لاحقاً لاندلاع الثورة التحريرية الكبرى.

كان ابن باديس (1889-1940) من أبرز علماء الدين والمصلحين في الجزائر خلال فترة الاستعمار الفرنسي. أسس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين عام 1931، وكان له دور محوري في النهضة الثقافية والوطنية الجزائرية.

توصيات الدراسة:

- جمع وتوثيق القوانين الاستعمارية التي أثرت على الحركة الإصلاحية لابن باديس، مثل قانون الأهالي وقانون منع التعليم بالعربية.
- تحليل القوانين من منظور القانون الدولي المعاصر وحقوق الإنسان.
- تشجيع نشر ودراسة أعمال ابن باديس وجمعية العلماء المسلمين.
- إدراج تاريخ الحركة الإصلاحية والمقاومة الثقافية في المناهج التعليمية.

-تشجيع الحوار المفتوح بين الجزائر وفرنسا حول التاريخ الاستعماري ومسؤولية فرنسا عن القوانين التعسفية.

-إنشاء معارض دائمة توثق تأثير القوانين الاستعمارية على الثقافة والهوية الجزائرية.

- دعم الدراسات المتعلقة بتأثير السياسات الاستعمارية على الحركات الإصلاحية في الجزائر، من أجل تعزيز البحث العلمي.

قائمة المراجع:

*المراجع **باللغة العربية**

- ابن باديس عبد الحميد، (1938). ***العقائد الإسلامية من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية"*** ، مطبعة الشهاب، قسنطينة.

- ابن باديس عبد الحميد، تحقيق أحمد شمس الدين، (1995). ، ***مجالس التذكير من كلام الحكيم الخبير*** ، دار الكتب العلمية، بيروت.

- ابن باديس عبد الحميد، "**تفسير ابن باديس** "، تحقيق: عمار الطالبي. (1983). *(في مجالس التذكير من القرآن الحكيم)*، ج1 ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.

- الإبراهيمي محمد البشير، (1997)، ***"آثار الإمام البشير الإبراهيمي***، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ج1.

- أرشيف الجمعية، الجزائريين، *النشاط السنوي، .1940-931*، قسنطينة

- بن ميلاد أحمد، (1995)، ا ***لعلاقات الثقافية بين المغرب والمشرق***، منشورات جامعة محمد الخامس الرباط.

-بوصفصاف عبد الكريم، (1991)، ***"جمعية العلماء المسلمين الجزائريين وعلاقتها بالحركات الجزائرية الأخرى"*** ، المؤسسة الوطنية للكتاب.الجزائر.

- تركي رابح، (1981)، ***التعليم القومي والشخصية الجزائرية.*** الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.الجزائر.

- الجيلالي عبد الرحمن، (1980).***"تاريخ الجزائر العام"*** ، دار الثقافة، ج4، بيروت.

- حماني أحمد، (1981)، ***صراع بين السنة والبدعة***، ج 1، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.

- الحسني محمد الهادي، (1983)، ***الصحافة العربية في الجزائر***، المؤسسة الوطنية للكتاب. الجزائر.

-حمادي عبد الله، (1999)، ***"الحركة الطلابية في الجزائر"*** ، دار الأمة، الجزائر.

*-الخطيب أحمد، (2001). "**الجمعيات الدينية الإسلامية الجزائرية**". دار المعرفة.الجزائر، ص 87.*

-رمضان محمد الصالح، (1992) ، ***القمع الثقافي الاستعماري في الجزائر***، دار الشهاب، باتنة.

- الزبيري محمد العربي، (1984)، ***"السياسة الاستعمارية من خلال مطبوعات حزب الشعب الجزائري***، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر .

- سعد الله أبو القاسم، (1992)، ***"الحركة الوطنية الجزائرية***، *الجزء الثالث*، دار الغرب الإسلامي ، بيروت.

-سعد الله أبو القاسم، (1998). ***تاريخ الجزائر الثقافي***، ج8، دار الغرب الإسلامي.بيروت، .

- شلبي أحمد، (1967). ***الإصلاح الإسلامي في الجزائر***. مكتبة النهضةا لمصرية.القاهرة.

-شارل روبير أجيرون، (Charle-Robert Ageron) (1982). ***"تاريخ الجزائر المعاصرة"***، *ترجمة عيسى عصفور*، منشورات عويدات بيروت .
- الطالبي عمار، تحقيق، (1985)، ***"آثار العربي التبسي"***، ج2، دار البعث، قسنطينة.
-الطالبي عمار، (1997)، ***"ابن باديس حياته وآثاره"***، دار الغرب الإسلامي بيروت، ج2.
-علي مراد، (1992)، ***"الأوقاف الإسلامية في الجزائر"*** ، دار الفكر العربي، دمشق.
-علي مراد، (2007)، ***"الحركة الإصلاحية الإسلامية في الجزائر"***، دار الحكمة، الجزائر.
- فضيل عبد القادر، (1999)، ***"المدرسة في الجزائر: حقائق وإشكالات"***، دار الأمة، الجزائر.
-فركوس صالح، (1986). ***جمعية العلماء المسلمين الجزائريين ودورها الإصلاحي***. لمؤسسة الوطنية للكتاب. الجزائر.

2- المجلات

- الدوري حازم أحمد، (2013). **عبد الحميد بن باديس حياته ودوره السياسي والثقافي 1889-1940**، ***مجلة جامعة زاخو*** *المجلد 1 (B)، العدد 2* .
-فهرس مجلة "الشهاب. (1990.). *"الأعداد الكاملة 1925-1939"*. ، دار الغرب الإسلامي. بيروت.
- قداش محفوظ، (2008)، ***تاريخ الحركة الوطنية الجزائرية"***، *ترجمة أحمد الخطيب*، دار الأمة، الجزائر.
- ناصر محمد، (1980)، ***"الصحف العربية الجزائرية***، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.
-وعلي محمد طيب، (1997)، ***"التعليم التبشيري في الجزائر***، دار الأمة، الجزائر.

3- التقارير والسجلات:

-*تقارير الحاكم العام حول الأنشطة الثقافية في الجزائر*، **الأرشيف الوطني الفرنسي (1915-1920.)**، سلسلة F80 ، ملف 1678.
-سجلات صندوق الزكاة الإصلاحي، (1932-1940)، *"كشوف الجمع والتوزيع*، قسنطينة، أرشيف جمعية العلماء.
-النظام الأساسي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، (1983)، قسنطينة، مطبعة الشهاب.
-مراسلات ابن باديس، (1942)، ***"الرسائل المتبادلة مع علماء العالم الإسلامي"*** ، مؤسسة ابن باديس.قسنطينة.

4- القوانين والمؤتمرات:

- *القانون المؤرخ في 20 ديسمبر* (1925) *فرض رقابة على خطب الجمعة في المساجد ومنع الخطب ذات المضمون السياسي أو الوطني .*
-المؤتمر الجزائري، 1986) ، *وثائق المؤتمر، .1936*الجزائ، دار الأمة.

5-*مراجع باللغة الأجنبية:*

-Massignon, Louis. (1935). **"L'enseignement en Algérie.** ***Revue des Deux Mondes,****Paris* .